

جمعية الصداقة
الفلستينية - الإيرانية
(صفا)

طريق القدس
لإحياء الذاكرة

سلسلة

(2)



فلسطينيو

«المناطق المجردة»

قريتا «البقارة» و«الغنامة»

نموذجاً



خالد بدير



إن اهتمامنا بمشكلة الفلسطينيين بالمناطق المجردة من السلاح على الحدود السورية الفلسطينية، ينطلق من عدة عوامل منها:

- تسليط الضوء على حالة غير مطروقة على الصعيد الفلسطيني ويندر الاهتمام بها، عدا عن الإلمام بكيفية نشوئها.
- إبراز الوسائل الخبيثة الصهيونية في التعامل مع الفلسطينيين حيث تؤكد التجربة موضوع البحث، أن الصهاينة لا يؤمن جانبهم، وأن لا تفاهات أو إتفاقيات معهم، فهم لا يفهمون إلا لغة المقاومة.

- الإشارة إلى حقيقة إستشراس الجيش السوري في تحرير الكثير من الأراضي من رجس العصابات الصهيونية عام 1948 ومنها المناطق المجردة.

- تركنا نصوص الملاحق والاتفاقيات كما هي دون تدخل كوثائق تساهم في كشف حقيقة الحركة الصهيونية التي لا تقيم وزناً لقرارات أو إتفاقيات دولية.



جمعية الصداقة
الفلسطينية - الإبرانية
(صفا)

طريق القدس
لإحياء الذاكرة
سلسلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمعية الصداقة
الفالسطينية - الإيرانية
(صفا)
هيئة الإعلام والدراسات



فلسطينيو «المناطق المجردة» قريتا «البقارة» و«الغنامة» نموذجاً

خالد بدير

سلسلة طريق القدس لإحياء الذاكرة (٢)

٢٠١٦

«المناطق المجردة من السلاح»...

قصة تحرير الأرض في عام ١٩٤٨

شكلت النكبة في عام ١٩٤٨ هزة كبيرة في المجتمع الفلسطيني تضررت منها مختلف شرائح الشعب الفلسطيني على امتداد الوطن، وقد أدت إلى تهجير أكثر من ستمائة ألف فلسطيني إلى البلدان العربية المحيطة، وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما خلفت نحو ٥٣٧ قرية مدمرة، ليصب كل ذلك في حرب التهويد التي تستهدف إحلال المستوطنين اليهود مكان أصحاب الأرض الحقيقيين الذين تم تشريدتهم، وإجلائهم عن ديارهم بالقوة، وبالتالي لتصبح فلسطين «أرتس إسرائيل»، ولتنال دولة الاحتلال الاستيطاني الإجلائي المقامة في ١٥ أيار من ذلك العام على الأرض الفلسطينية الاعتراف الدولي الذي بدأ باعتراف الرئيس الأمريكي ترومان بعد ساعات على إعلان دولة العدو.

لاشك أن حرب التهويد والإجلاء قد خلقت ظاهرة المخيم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعض البلدان العربية،

كما نتج عنها ظواهر مثل ظاهرة المهجرين في أرضهم المحتلة عام ٤٨، وظاهرة أخرى عُرفت باسم المناطق المجردة من السلاح على الحدود الفلسطينية - السورية، وهي ظاهرة تتحدث عن قدرة المقاتل السوري على التحرير.

نشأت المناطق المجردة من السلاح في الجانب الفلسطيني من الحدود مع سورية أشر توقيع الجانب السوري لاتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني في ٢٠ تموز من عام ١٩٤٩، بعد أن كانت قد سبقته إلى التوقيع الدول العربية الأخرى المحيطة بفلسطين، مصر والأردن ولبنان، وقد أصرت سورية في هذه الاتفاقية على إخراج عدد من البلدات الفلسطينية من السيطرة الصهيونية، بسبب قيام الجيش السوري باسترجاعها في حرب عام ٤٨، والمكوث فيها حتى التوقيع على اتفاقية الهدنة. وتمتد المناطق المجردة بين بعض أجزاء خط الهدنة (١٩٤٩) وخط الحدود الدولية (١٩٢٣).

إن اهتمامنا بمشكلة الفلسطينيين بالمناطق المجردة من السلاح على الحدود السورية الفلسطينية، ينطلق من عدة عوامل منها:

- تسليط الضوء على حالة غير مطروقة على الصعيد الفلسطيني ويندر الاهتمام بها، عدا عن الإلمام بكيفية نشوتها.

- إبراز الوسائل الخبيثة الصهيونية في التعامل مع الفلسطينيين حيث تؤكد التجربة موضوع البحث، أن الصهاينة لا يؤمن جانبهم، وأن لا تفاهات أو إتفاقيات معهم، فهم لا يفهمون إلا لغة المقاومة.

- الإشارة إلى حقيقة إستشراس الجيش السوري في تحرير الكثير من الأراضي من رجز العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ ومنها المناطق المجردة.

- تركنا نصوص الملاحق والاتفاقيات كما هي دون تدخل كوئائق تساهم في كشف حقيقة الحركة الصهيونية التي لا تقييم وزناً لقرارات أو اتفاقيات دولية.

ونحن نسلط الضوء على هذه التجربة، نؤكد أن قسماً من سكان تلك المناطق قد تعرضوا للتهجير وهم مصريون على العودة إلى فلسطين، ويورثون هذا الحلم من الآباء إلى الأبناء والأحفاد، رغم ذلك توضح ظاهرة المناطق المجردة من السلاح جانباً هاماً، يغفله البعض عمداً، وهو أن المقاتل السوري، أبدى بسالة كبيرة في الدفاع عن فلسطين وتحرير مناطق واسعة من العصابات الصهيونية. وقد روى العشرات من الجنود السوريين بدمائهم الطاهرة تلك الأرض، وهو نموذج من المقاومة والتضحية التي تعيد الأرض تستحق إبرازها وعدم إغفالها، وتعميمها لتؤكد أن المقاومة قادرة على استعادة الحقوق.

ظروف نشأة المناطق المجردة من السلاح:

نشأت المناطق المجردة من السلاح في الجانب الفلسطيني من الحدود مع سورية أثر توقيع الجانب السوري لاتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني في ٢٠ تموز من عام ١٩٤٩، بعد أن كانت قد سبقته إلى التوقيع الدول العربية الأخرى المحيطة بفلسطين، مصر والأردن ولبنان، وقد أصرت سورية في هذه الاتفاقية على إخراج عدد من البلدات الفلسطينية من السيطرة الصهيونية، بسبب قيام الجيش السوري باسترجاعها في حرب عام ٤٨، والمكوث فيها حتى التوقيع على اتفاقية الهدنة. وتمتد المناطق المجردة بين بعض أجزاء خط الهدنة (١٩٤٩) وخط الحدود الدولية (١٩٢٣). ويذكر أن المادة الخامسة^(١) من الاتفاقية قد حددت خط الهدنة بين القوات السورية والإسرائيلية والمنطقة المجردة لفصل قوات الطرفين بصورة تقلل إمكانيات الاحتكاك والاصطدام، على أن تؤمن في الوقت نفسه عودة الحياة المدنية العادية تدريجيا في المنطقة المجردة دون أن يؤثر ذلك في الحل النهائي. وأما خط الهدنة هذا فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أنه «الخط المحدد في المخطط المرفق بهذا الاتفاق، وهو مرسوم في منتصف الطريق بين خطوط وقف القتال على طول الحدود الدولية بين سورية وفلسطين فإن خط الهدنة يتبع هذه الحدود». وأما «في الأماكن التي تكون فيها خطوط وقف القتال على طول الحدود الدولية في سورية وفلسطين فإن خط

الهدنة يتبع هذه الحدود». وأما في الأماكن التي لا يطابق فيها خط الهدنة الحدود السياسية تشكل - ريثما يتم وضع اتفاق إقليمي نهائي - منطقة مجردة يمنع فيها على الإطلاق وجود قوات الطرفين، ولا يسمح فيها بأي نشاط للقوات العسكرية أو شبه العسكرية. ويطبق هذا التدبير على قطاعي (عين جيف والدردارة) الذين يعتبران جزءاً من المنطقة المجردة.

ونصت اتفاقية الهدنة على أن «كل تقدم للقوات المسلحة التابعة لأحد الطرفين في هذا الاتفاق. عسكرية كانت أو شبه عسكرية. في أي مكان من المنطقة المجردة يشكل خرقاً صريحاً للاتفاق إذ كان هذا التقدم قد شهد به ممثلو الأمم المتحدة». وهذا النص الذي أوردته الفقرة (هـ ب) من المادة الخامسة هو نص تفردت بصراحته الاتفاقية السورية - «الإسرائيلية». ولعله نتيجة تجارب تطبيق الاتفاقيات العربية - «الإسرائيلية» السابقة التي أثبتت حتى في الأشهر القليلة الفاصلة بين توقيعها وتوقيع الاتفاقية السورية - «الإسرائيلية» أن «إسرائيل» لا تفتأ تنتهك حرمة المناطق المجردة، بل وتحتلها بالتدريج وفق سياستها التوسعية المعروفة. ولهذا كله مضت الفقرة (هـ) من المادة الخامسة في شرح كيفية حماية المنطقة العازلة من التعدادات. وعلى هذا تنص الفقرات الفرعية التالية من الفقرة المذكورة على أنه «يكلف رئيس لجنة الهدنة المنصوص عليها... ومراقبي الأمم المتحدة المحققين باللجنة المذكورة تنفيذ هذه المادة كلياً». ويتم إخلاء القوات التي في

المنطقة المجردة حاليا وفقا لخطة الإخلاء الملحقة في هذا الاتفاق».. ويخول رئيس لجنة الهدنة المشتركة السماح بعودة المدنيين إلى قرى المنطقة العزلاء ومستعمراتها واستعمال شرطة مدنية محدودة العدد تؤلف محليا للمحافظة على الأمن الداخلي في المنطقة العزلاء، وتكون خطة الإخلاء المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة بمثابة دليل لرئيس اللجنة.

ويوضح الدكتور سلمان أبوستة نشأة المناطق المجردة من السلاح على الحدود الفلسطينية - السورية قائلاً^(٢) «عندما تقدمت القوات السورية للدفاع عن فلسطين في مايو ١٩٤٨، دخلت فلسطين في اتجاه سمخ جنوب بحيرة طبريا، واحتلت مستعمرة دجانيا في ١٥/٥ لفترة وجيزة، وانسحبت منها إلى المنطقة الشرقية من بحيرة طبريا في ٢٣/٥ واحتفظت بالأراضي الفلسطينية شرق البحيرة، عدا مستعمرة عين غيف، التي لم تستطع إكمال احتلالها بسبب إعلان الهدنة الأولى في ١١/٦ وهي الهدنة التي أنقذت الإسرائيليين ومكنتهم بعد ذلك من الأخذ بزمام المبادرة في المعارك اللاحقة. هذا في القطاع الجنوبي من الجبهة السورية. أما في القطاع الأوسط من الجبهة، فقد دخلت القوات السورية فلسطين جنوب بحيرة الحولة، واحتلت مستعمرة مشمار هايردن عند جسر بنات يعقوب في ٦/٦ في عملية « فاتح الله» وهي المستعمرة الوحيدة في منطقة عربية بحتة وسكانها من عصابة الارجون وسيطرت على الأراضي الفلسطينية حولها، وعلى امتداد

شريط يمتد جنوباً حتى شمال بحيرة طبريا . وفي الشمال سيطرت سوريا على منطقة صغيرة حول تل القاضي. ويبلغ مجموع تلك الأراضي الفلسطينية حوالي ٧٠ كيلو متر مربع. وقد تحولت كل هذه الأراضي إلى مناطق منزوعة السلاح حسب اتفاقية الهدنة مع سوريا في ١٩٤٩/٧/٢٠ ، وكان من أهم شروط الهدنة تحويل المناطق التي استرجعتها سورية إلى مناطق منزوعة السلاح.

وكانت شروط الهدنة واضحة: يتمتع السكان المحليون بحرية العيش والعمل، ويمنع دخول قوات عسكرية إلى المنطقة، عدا شرطة مدنية من الأهالي لحفظ الأمن الداخلي ويحملون أسلحة خفيفة، وأعطى مجلس الأمن سلطة كاملة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة لتطبيق الاتفاق وحل النزاع الناشب، وتأكيداً لطابع نزع السلاح عن المنطقة، حددت اتفاقية الهدنة منطقة محيطة بالمناطق المنزوعة السلاح عرضها ٥ كلم لا يسمح فيها بوجود الأسلحة الثقيلة (على غرار النظام المطبق الآن في سيناء).

ومن الضروري الإشارة إلى أن سورية لم تكن توافق على وجود مناطق منزوعة السلاح، أو على توقيع اتفاقية الهدنة إلا بعد أن حصلت على ضمانات بأن هذه المناطق غير خاضعة لسيادة كيان العدو. لذلك فقد وجه رالف بانس الرسالة التي أصبحت تعرف باسم (التفسير الرسمي)، في ١٩٤٩/٦/٢٦ (قبل التوقيع) إلى كل الأطراف والأمم المتحدة جاء فيها: «أن مسألة الحدود الدائمة، والسيادة على المنطقة،

والجمارك والعلاقات التجارية وما شابه ذلك يجب أن يتفق عليها في اتفاقية السلام النهائية، وليس في اتفاقية الهدنة. لقد واجهتنا صعوبة كبيرة في المفاوضات لتعالج طلب «إسرائيل» غير المؤهل بانسحاب القوات السورية من فلسطين، وبعد جهد شديد أقنعنا السوريين بذلك، وأمل ألا ينقض هذا بمحاكمات قانونية حول موضوع السيادة والإدارة.

المناطق المجردة من السلاح:

تتوزع المناطق المجردة من السلاح على ثلاثة كتل، في شمال الحدود السورية - الفلسطينية، وفي وسطها وفي جنوبها.

الأولى: تقع في أقصى الشمال الشرقي من فلسطين، شمال تل العزيزات، ومساحتها ٤ كلم مربع، وهي الكتلة الأصغر. وتقع فيها قرية خان الدوير .

الثانية: تقع في المنطقة الوسطى، وهي عبارة مثلث واسع جنوب بحيرة الحولة يصغر إلى شريط في محاذة نهر الأردن حتى مصبه في طبرية ومساحتها حوالي ٣٤ كم مربع . أربع قرى: كراد البقارة - كراد الغنامة - منصورة الخيط - وهي:

١- كراد البقارة^(٣) : تقع على بعد ١١ كيلو مترا من مدينة صفد، وفي

عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ كان عدد سكانها ٢٤٥ عربيا وكان العرب يملكون ٢١٤١

دونما ويملك اليهود ١٢١ دونما، وكانت أملاكهم على بعد كيلو متر واحد من القرية الشرق وكيلو ونصف الكيلو مترا إلى الجنوب منها .

٢- كراد الغنامة^(٤) ، وهي مجاورة لكراد البقارة وتقع على الحافة

الجنوبية لسهل الحولة، وكان عدد سكانها ٣٥٠ من العرب وكانوا يملكون ٣٧٩٥ دونما من الأرض بينما يملك اليهود ١٧٥ دونما فقط،

ولم تكن هناك مستعمرات يهودية على أرض القرية، في آذار ١٩٤٨ أخلت القرية مؤقتا بعد مجزرة ارتكبتها الهاغاناه في قرية الحسينية المجاورة، وبعد شهر واحد اضطر الأهالي إلى الرحيل بفعل الهجمات العسكرية اليهودية ضد قرية مجاورة، وتقع مستعمرة غدوت اليهودية قرب القرية .

٢. منصوره الخيط : تقع على الحد الجنوبي لسهل الحولة ، وفي عام ١٩٤٤ . ١٩٤٥ بلغ عدد سكانه الإجمالي ٢٠٠ شخص كلهم من العرب، لم تكن هناك ملكية خاصة للأراضي في القرية ، وإنما الأرض (٦٧٣٥ دونما) مشاع، وقد تعرضت القرية لهجوم قامت به الهاغاناه في كانون الثاني وشباط ١٩٤٨

٤. يرذا : قرية صغيرة في سهل الحولة على بعد ١,٥ كم من صفد عدد سكانه ٢٠ نسمة فقط من العرب وقد امتلكوا ما مجموعه ١٦٨٣ دونما، وقد صادرت سلطات الاحتلال أراضي القرية عام ١٩٤٩ لإقامة مستوطنة مشمار هيردين .

الثالثة : تقع في جنوب شرقي طبرية في خط يمتد حتى شرق الحمة ويعود غرباً في محاذاة نهر اليرموك ثم يتصل ثانية ببحيرة طبرية شرق سمخ، أما القرى العربية في القطاع الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح فكانت ثلاثاً، وهي:

• الحمة : قرية عربية بكاملها، تقع في وادي اليرموك على بعد ١٢ كيلو مترا من طبرية وعدد سكانه ٢٩٠ نسمة ، والقرية كانت مشهورة

بآثارها التاريخية ، وخصوصا المسرح الروماني ، والحمامات والمسجد ، وكان العرب يملكون ما مجموعه ١١٠٥ دونمات من الأراضي الخاصة بالإضافة إلى ٥٨٧ دونما من الأراضي المشاع، ولم تكن هناك أراضي يملكها اليهود في القرية قبل ١٩٤٩.

• **النقيب** : قرية على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا ، تبعد نحو ١٠ كيلو مترا عن مدينة طبرية وبلغ عدد سكانها ٧٤٠ شخصا (٧٤٠ عربيا - و ٤٢٠ يهوديا) في عام ٤٥.٤٤ امتلك العرب ٩٦٧ دونما، وامتلك اليهود ٩٨٥١ معظمها جزء من كيبوتس عين غيف الذي أسسه مهاجرون يهود من أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى سنة ١٩٣٧ ، وتطل مرتفعات الجولان على النقيب ، والقرية على بعد ١,٥ كم من حدود الانتداب بين سوريا وفلسطين، وقد حاول الجيش السوري مرارا السيطرة على القرية في أيار عام ١٩٤٨..

• **السمرا** : قرية على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبرية وتبعد نحو ١٠ كم عن مدينة طبرية، ومن الشرق كانت القرية تحت سيطرة هضبة الجولان، وفي عام ١٩٤٤.١٩٤٥ كان عدد سكانها ٢٩٠ شخصا أغلبيتهم من العرب، وامتلك ٦٩١٢ دونما من الأرض، بينما امتلك اليهود ١٧٠٨ دونما وقد أنشئت مستعمرة (ها - أون) اليهودية إلى الشمال من القرية عام ١٩٤٨ ومساحتها ٣٢ كلم مربع، ومجموع المناطق الثلاث حوالي ٧٠ كلم مربع.

• **خربة أبو زينة** : تقع في سهل يمتد غربي الحدود السورية،

شمالي الموضع الذي يصب فيه نهر الأردن في بحيرة طبرية، وتشرف على أقصى الشمال لشاطئ البحيرة. وكانت طريق فرعية تربطها بقرية الطابغة الواقعة على شاطئ البحيرة أيضاً، لكن إلى جهة الجنوب الغربي، وبطريق عام يدور حول البحيرة ويفضي على مدينة طبرية. وكانت منازلها الحجرية مبنية بين هذه الطريق الفرعية وبين ضفة نهر الأردن. وكان يقيم فيها قوم من قبيلة عرب الشمالية. وكانوا يعنون بالأرض الواقعة على الشمال من القرية بمحاذاة النهر.

وتتميز المناطق المجردة من السلاح^(٥) بوقوعها بالقرب من منظومة نهر الأردن، كمناطق غنية بالمياه، الأمر الذي يعطيها أهمية إستراتيجية بالنسبة للكيان الصهيوني، باعتبار «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم تنجح هذه المعركة، فإننا لن نكون في فلسطين». كما قال ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك.

الممارسات العدوانية الصهيونية في المناطق المجردة:

عقب توقيع اتفاقية الهدنة بدأت قوات الاحتلال بالعمل على الأرض من أجل ضمان سيطرتها على هذه المناطق من خلال عدة إجراءات عدوانية تمثلت بما يلي:

- بدأت «إسرائيل» في عام / ١٩٥٠ / بتنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة المحيطة بها شمالاً، وهو ما سمح بالسيطرة على (٤٥ ألف دونم) من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق المجردة من السلاح،

والتي تصرفت بها «إسرائيل» وكأنها أراضيتها مما خرق اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية .

- أدى تجفيف بحيرة الحولة إلى إزالة الحواجز العسكرية الطبيعية فضلاً عن الإضرار بحقوق المواطنين العرب داخل المنطقة المجردة من السلاح .

- عندما تقدمت سورية بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة لجأت «إسرائيل» إلى الإرهاب وقصفت المدفعية الإسرائيلية بلدة الحمة السورية وضواحيها في (١٩٥١/٤/٥) وكانت الغاية من هذا العدوان هي إرغام سورية على الإذعان.

. أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢١٥٧/س) في (١٩٥١/٥/١٨) والقاضي بأمر إسرائيل بإعادة العرب الذين طردتهم من المنطقة المجردة ، والسماح لمراقبي الأمم المتحدة بحرية التفتيش في المنطقة المذكورة حيث جاء في البند الثامن من القرار^(١) :

«بعد أن أخذ مجلس الأمن علماً بالشكوى المتعلقة بطرد السكان

العرب من المنطقة المجردة من السلاح من قبل حكومة إسرائيل

أ - يقرر إن المدنيين الذين أبعدهوا عن المنطقة المجردة من السلاح يجب أن يسمح لهم بالعودة حالاً إلى بيوتهم، وإن لجنة الهدنة المشتركة يجب أن تشرف على عودتهم، وإعادة سكانها بطريقة تقررها اللجنة.

ب - ويعتقد أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات تنطوي على نقل الأشخاص عبر الحدود الدولية، أو خط الهدنة، أو داخل المنطقة المجردة من

السلاح دون أن يتخذ رئيس اللجنة المشتركة قراراً بذلك».

- أنجز «الإسرائيليون» بناء القناة الخاصة بتحويل مياه الحولة في كانون الثاني ١٩٥٣ وبدأت أعمال التجفيف، وبذلك أصبحت جميع الأراضي المجردة (عدا بلدة الحمة) تحت سيطرتهم ويعترف) متياهو بيلد (أحد المسؤولين العسكريين في كيان العدو سابقاً بأن تجفيف مستنقعات الحولة قد جعل سورية بلا حدود آمنة مما سبب لها قلقاً، وكان لها الحق في أن تطالب بأن يؤخذ موقضاها بعين الاعتبار، وكذلك يعترف موشي دايان بهذه الحقيقة بعد مرور عشرين عاماً، فيقول^(٧): «أجل لقد ألغينا من جانبنا الوضع الخاص بالمناطق المجردة وتصرفنا بها كأنها داخل إسرائيل».

بدأ الصهاينة في (١٩٥٣/١١/٢) ببناء محطة كهربائية عن جسر (بنات يعقوب) شمال بحيرة طبريا، وتطلب ذلك أن تعمل الشركة المنفذة للمشروع في المنطقة المجردة، وكذلك تحويل قسم من مياه نهر الأردن، وقد طلب الجنرال فان بينيكيه (رئيس أركان الهدنة الدولية آنذاك) من سلطات الإحتلال وقف العمل في المشروع ولكنها رفضت ذلك، وقد أوقف الكيان العمل في المشروع لفترة وجيزة بين (١٩٥٣/١٠/٢٨) وبداية عام ١٩٥٥/.

- شن الصهاينة غارة واسعة النطاق في كانون أول /ديسمبر ١٩٥٥، على المواقع السورية شمال شرق بحيرة طبريا بقصد فرض سيطرتهم الكاملة على البحيرة.

قريتا كراد البقارة وكراد الغنامة نموذجا :

لكل مدينة وقرية في فلسطين قصتها التي وإن اختلفت عن غيرها فإنها تبقى قصة وطن اغتصب بالقوة وشعب ما يزال حلم العودة يراوده رغم عشرات العقود التي قضاها بعيداً عن سهول وهضاب البلاد، ورغم ذكريات المعاناة التي لا ينسى سوطها على الجسد وفي النفس.

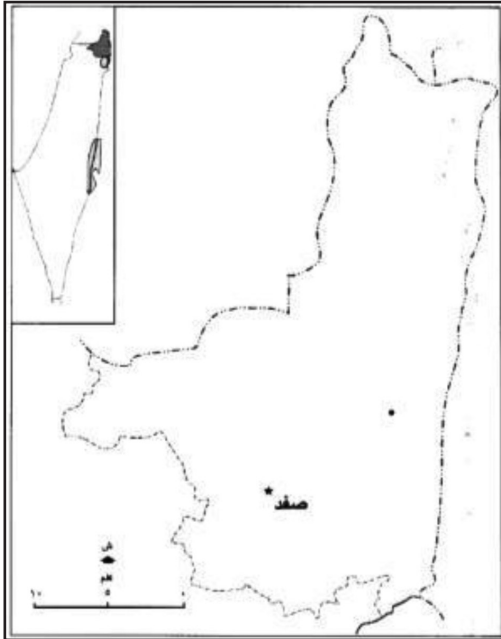
من بين مدن وقرى فلسطين تنفرد قريتا «البقارة والغنامة» بقصة أبنائها الذين شردوا من أرضهم ثلاث مرات وما زالوا يرنون بأبصارهم إلى الوطن من أجل العودة.

تعد القريتان من الشواهد الفلسطينية الصارخة على التدمير وتسوية البيوت بالأرض وعلى الاقتلاع والتهجير العنصريين الماثلين في المعادلة الصهيونية : نفي الفلسطينيين.

يعني تهويد الأرض وحضور الصهيوني، وقد صارع أهالي القريتين، في إطار خصوصيتهم، لمنع التهويد، وما زالوا مع أبناء شعبهم من أجل قلب المعادلة لتكون حضور فلسطيني وغياب صهيوني، متسلحين بالإرادة وبقرارين من مجلس الأمن، وليس قراراً واحداً، وهو ما يميز القريتين أيضاً حيث يستندان إلى القرار ١٩٤ كغيرهم من أبناء جلدتهم وإلى قرار آخر صدر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٨/٥/١٩٥١، هذا عدا عن نصوص اتفاقية الهدنة السورية - «الإسرائيلية»، وخاصة في المادة الخامسة، وما تفرع عنها من بنود تخص المناطق المجردة من السلاح.

موقع «البقارة والغنامة» (٨)

تقع القريرتان على بعد ٣.٢ كم من الحدود السورية الفلسطينية، وعلى مسافة مماثلة من جسر بنات يعقوب الذي يشكل منطقة استراتيجية، والذي كان مركزاً لقوات الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ وتقع أراضي القريرتين بين مستوطنتين قامتتا قبل عام ١٩٤٨ وهما مستوطنتا ايليت هشاحر ومشمار هايردين.



موقع كراد البقارة وكراد الغنامة لمدينة صفد

وتعتبر البقارة أقرب من الغنامة إلى جسر بنات يعقوب، وتزرع الحبوب والحمضيات.

تقع «البقارة» غربي وادي المشيرفة الذي ينتهي في نهر الأردن وبلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ٣٥٠ نسمة. وتقع «الغنامة» بين وادي المشيرفة ووادي وقاص وبلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ٣٥٠ نسمة. ويرى البعض^(٩) أن تسمية كراد تحريف لـ (أكراد) أحفاد الأكراد الذين استقروا في فلسطين في العصور الوسطى وبعدها. ويرى البعض الآخر أنها تأتي من (الكراة) أصحاب الكرود. والكرود في العراق تسقي الأراضي والبساتين وحلت محلها أخيراً المضخات.



قرية كراد البقارة

أما بخصوص «البقارة» و«الغنامة» من غير المستبعد أن يكون سبب تسمية كراد البقارة والغنامة بهذا الاسم منسوبة إلى اشتهار الأولى بتربية ماشية البقر أما الأخرى فاشتهرت بتربية الأغنام.



أنقاض في موقع القرية (تموز/يوليو ١٩٨٧) [كراد الغنامة]

تبدأ قصة القريتين في عام ١٩٤٨ عندما راحت العصابات الصهيونية تشن غاراتها على القريتين، وعلى غيرها من القرى والمدن الفلسطينية، تحرق المحاصيل، وتقتل وتجرح المواطنين. وعندما نشبت الحرب آنذاك توغلت القوات السورية في تلك المناطق ودارت بينها وبين الصهاينة معارك ضاربة استطاعت على أثرها أن تسيطر على العديد من القرى

في المنطقة ومن بينها قرية البقارة، بينما بقيت الغنامة محتلة من قبل العصابات الصهيونية، على اثر الحرب غادر أهالي القريتين باتجاه سورية حيث ظلوا هناك مدة عام ونصف، وعندما أعلنت منطقتهم جزء من المنطقة المجردة من السلاح على الحدود السورية الفلسطينية عادوا إلى أراضيهم، واجبر السكان في تلك المنطقة بالبقاء في قراهم هناك تحت إشراف الأمم المتحدة.

وكان هذا الحال هو حال مختلف القرى الواقعة في المناطق المجردة من السلاح مثل يردا - النقيب - منصور الخيط - الحمة، «لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً»، كما يقول الحاج عبد الله حميد الذي عايش الأحداث^(١٠) «فقد بدأت المضايقات الصهيونية ابتداءً من عام ١٩٥١ لسكان المناطق المجردة من السلاح من أجل السيطرة على الأراضي الخصبة وعلى المياه هناك». وقد غادر قسم كبير من أهالي المنطقة المجردة من السلاح باتجاه سورية قسراً . أما نصيب قريتي البقارة والغنامة فكان الإجبار على التخلي عن الأرض والتوجه إلى قرية شعب بجوار عكا، ويوضح (ي. برنز) الكندي الأصل الذي خدم كرئيس لهيئة أركان الأمم المتحدة من آب حتى تشرين الثاني عام ١٩٥٦ في الشرق الأوسط، ومن ثم قائداً لقوات الطوارئ، في كتابه «إسرائيل والعرب» هذا الأمر قائلاً^(١١):

«لقد نشب في تلك المنطقة قتال بين ملاك الأرض العرب والعمال الإسرائيليين الذين بدؤوا عمليات التنقيب في أراضيهم بخصوص

تجفيف بحيرة الحولة.. وقد قصفت القوات الإسرائيلية قرية الحممة جواً، في حين دعم السوريون العرب في المنطقة».

ويتابع بيرنز: «خلال هذه الاضطرابات»، قام الإسرائيليون بإجلاء سكان البقارة وقرى أخرى في المنطقة وأرسلوهم إلى بلدة شعب بجوار عكا، واتبعوا ذلك بتهديم منازلهم وتسويتها مع الأرض بواسطة البلدوزرات والجرارات».

ويفسر الحاج عبد الله حميد سبب العمل على إجبارهم لترك أراضيهم إلى أي مكان بسبب أهمية المنطقة بالنسبة للإسرائيليين على اعتبارها مطلة مباشرة على الأراضي السورية.

ويقول: «لقد كان بعض اليهود يأتون إلينا من المستعمرات المجاورة ويعرضون علينا شراء أراضينا تحت حجة أنها غير آمنة».

ويقول الباحث الفلسطيني غازي فلاح في كتابه «الجليل ومخططات التهويد»^(١٢):

«إن الهدف من الضغوطات الإسرائيلية على سكان البقارة والغنامة هو إجبارهم على إخلاء المنطقة باعتبارها ذات حساسية لإسرائيل وللسيطرة على مخزونات مياه بحيرة الحولة لإرواء أراضي المستعمرات».

يقول الحاج أحمد بدير^(١٣) «لقد أجبرونا بالقوة على الصعود إلى حافلات إسرائيلية، نحن وأطفالنا، وتوجهت بنا إلى شعب.. وعشنا هناك الويل».

ويضيف: «لم نقبل بالوضع الجديد.. ألقينا عليهم الحجارة... حملنا العصي وقد اتخذ الإسرائيليون بعد ذلك أمراً يقضي بمنع التجول لمدة ثلاثة أشهر».

ويؤكد الجنرال (ي.ل.م. برنز) الرواية قائلاً: «لقد فرض عليهم منع التجول وتم توزيع الطعام عليهم يوماً بعد يوم في محاولة للتضييق عليهم من أجل القبول بالواقع الجديد».

إجلاء أهالي البقارة والغنامة وسكان العديد من القرى الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح أثار استياء سورية التي قدمت الشكاوى إلى مجلس الأمن مما جعله يتخذ قراراً حول تجفيف بحيرة الحولة وخص القرار الذي صدر في ١٨/٥/١٩٥١ سكان المناطق المجردة من السلاح الذين أبعدهوا عن أراضيهم حيث جاء في البند الثامن من القرار:

(●) «بعد أن أخذ - مجلس الأمن - علماً بالشكوى المتعلقة بطرد السكان العرب من المنطقة المجردة من السلاح من قبل حكومة إسرائيل يجب أن يسمح لهم بالعودة حالاً إلى بيوتهم، وأن لجنة الهدنة المشتركة يجب أن تشرف على عودتهم بطريقة تقررها اللجنة».

الخدیعة

بعد صدور قرار مجلس الأمن اعتقد أهالي البقارة والغنامة أن أواس الفرج قد حان، وما وسع فسحة الأمل لديهم حضور عدد من الرجال الذين يرتدون بزات عسكرية لقوات الأمم المتحدة، وراحوا على مدى عدة أيام يسألون السكان عن صحة موافقتهم للعودة إلى قراهم.

ويقول الحاج أحمد بدير^(١٤): «لقد سألوا كل رجال القريتين: هل تريدون العودة إلى البقارة والغنامة أم تودون البقاء في شعب؟».

ويتابع قائلاً: «لقد رفض الجميع البقاء في شعب وفضلوا العودة إلى أراضيهم في المنطقة المجردة من السلاح.. وبعد أن انتهت المقابلات جاءنا في اليوم التالي الرجال ذاتهم يحملون العصي والسياط وانهاؤوا ضرباً على جميع أهالي القرية فقد تبين عندها أن الذين ارتدوا لباس جنود الأمم المتحدة ما هم إلا «إسرائيليين» جاؤوا لمعرفة آراء السكان وغاظهم أن هذه الآراء قد كانت في غير صالحهم».

ويضيف: «والمشكلة أنه بعد أيام قليلة وصل إلى القرية فريق يلبس بزات الأمم المتحدة وطلب من الأهالي توقيع عريضة من أجل العودة إلى القريتين، وقد ظن قسم من الأهالي، أن هذا الفريق مثل سابقه مجموعة إسرائيليين، لم يوقع على العريضة مخافة الإهانة والضرب، ورغم ذلك فقد وقع العريضة غالبية سكان البقارة والغنامة... وقد كانت تلك المجموعة جنوداً دوليين وليسوا إسرائيليين».

وقد جاء في كتاب «الجليل ومخططات التهويد»^(١٥):

«في تشرين الثاني من عام ١٩٥١ أي بعد مرور ستة أشهر على التهجير إلى شعب استطاعت قوات الأمم المتحدة دخول قرية شعب، الأمر الذي ترك الخيار لأهالي القريتين في البقاء في شعب أو العودة إلى قريتهما مفتوحاً. وكان على أفرادهما توقيع عريضة كان قد أحضرها لهم الحاكم العسكري في حينه إذا أرادوا العودة فداخل الشك بعضهم في قضية التوقيع، وهذا ما أدى إلى انقسامهم إلى فريقين: فريق وقع وعاد وفريق رفض التوقيع وأثر في البقاء في شعب .. ولكن وبعد أن تبين أن الأمر حقيقي عمل أفراد الفريق الثاني على رفع أمرهم إلى «محكمة العدل العليا» طالبين الانضمام إلى الفريق الأول .. ورغم صدور حكم في مصلحتهم صدر حكم عسكري أقوى حظر عليهم العودة».

وحول الخديعة التي حصلت في ذلك اليوم يقول أحمد عزازية^(١٦) الذي يعيش حالياً في قرية شعب داخل فلسطين المحتلة، ونشرت أقواله في صحيفة (عل همشمار) الصهيونية في ملحق خاص بالكيبوتسات في ١٦/١٢/١٩٨٦:

«كان اليهود يطمعون بأرضنا وفي إحدى ليالي شهر آذار عام ١٩٥١ طوق الجيش الإسرائيلي القرية وقالوا لنا أن هذه منطقة عسكرية ويجب أن تتركوا القرية، ونقلونا إلى قرية شعب حيث بقينا هناك محاصرين ولا يسمحون لأحد بالتحدث إلينا وفي أحد الأيام وصلت مجموعة من الرجال وقالوا إنهم من قوات الأمم المتحدة..»

وسألونا من يرغب في العودة إلى البقارة، ومن أعرب عن رغبته بالعودة انهالوا عليه بالضرب، وتبين أنهم ضباط إسرائيليّين، وبعد ذلك وصل أفراد من قوات الأمم المتحدة الحقيقية وسألوا عن حقيقة ما حدث، وقد أعرب البعض عن رفضه العودة إلى القرية خوفاً من العذاب حيث لم يصدقوا هوية رجال الأمم المتحدة، وعاد من أعرب عن رغبته بالعودة، وفيما بعد رفض الجيش السماح للباقيين بالعودة إلى أرضهم رغم استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية.

لقد عانى الذين عادوا إلى البقارة والغنامة الأمرين من الظروف القاسية التي أحاطت بهم حيث وجدوا منازل قريتهم وقد تحولت إلى ركام بعد أن سوّيت مع مستوى الأرض بواسطة البلدوزرات وصف الجنرال برنز أحوالهم الصعبة بعد عودتهم قائلاً^(١٧):

«في زيارتي الأولى لهم في كانون الأول من عام ١٩٥٤ لم يكن تأهيلهم وإعادة الاعتبار لهم قد تقدم. كانوا يعيشون تحت ظروف تعيسة أو أكواخ طين لا تقدم ولا تؤخر وبدون مدارس أو مرافق طبية. لم يكونوا يستطيعون التجول خارج حدود قريتهم بدون الحصول على تصريح من الشرطة الإسرائيلية. ومن الطبيعي لم يسمح لهم بالعبور لدخول سورية التي كانوا يحبون المتاجرة معها.

لقد كانوا يحرثون الأراضي التي يملكون بعضها، وبعضها لعرب آخرين وتقدر المساحة ب ٥٠٠٠ دونماً، أي ما يعادل ١٢٥٠ فدان، لقد زرعوا محاصيل الحنطة والشعير والدخان والحمضيات لكنهم لم

يستطيعوا بيعها حتى عام ١٩٥٤ ولأي بأي شكل من الأشكال ، وفيما بعد اشتراها الصهاينة بثمن رخيص». علاوة على هذه الظروف الصعبة فقد واصل الصهاينة مضايقة سكان القريتين تارة بهدم ما يحاولون بناءه أو بإحراق محاصيلهم وأكواخهم أو عبر الهجوم عليهم وإطلاق النار ليلاً تحت حجة «إطلاق النار على رجال يتسللون إلى سورية لنقل أخبار تحرك القوات «الإسرائيلية» كما قال الحاج عبد الله حميد. ويؤكد برنز هذه الذريعة في كتابه قائلاً: «لقد قتل «الإسرائيليون» رجالاً من البقارة اتهموه أنه يتسلل ليلاً . إلى سورية وهو أمر يعتبره الإسرائيليون مساً بأمنهم».

ومن وسائل المضايقات الأخرى تقديم الصهاينة لعروض من أجل تبديل أهالي البقارة والغنامة أراضيهم بأرض أخرى قرب الناصرة في جزء تسوده الأغلبية العربية في الجليل، وذلك من أجل إزالة أهالي القريتين من ذلك الجزء «الحساس» من الأراضي الفلسطينية . ويعترف الجنرال برنز بذلك قائلاً :

«لقد كان «الإسرائيليون» يقولون لنا دائماً وبكل صراحة أن هؤلاء القرويين يسببون لنا إرباكاً لكن القرويين رفضوا هذه العروض مرة أخرى خشية أنهم سيأخذون أرضاً لا تساوي جودة أرضهم».

وقد استخدم الصهاينة أسلوباً آخر في محاولة زحزحة أهالي البقارة والغنامة يتمثل كما يقول الحاج أحمد بدير في حضور بعض اليهود من المستعمرات المجاورة إلى بيت المختار والقيام بإقناعه تحت حجة

الصداقة والحرص على السكان بالمغادرة إلى سورية خوفاً من تعرض السكان للهجوم من قبل الجيش الإسرائيلي.

ويقول سعيد حامد العثمان «أن مخاتير مستعمرات ايليت هشامر (حنوخي وهليل) قد حضروا إلينا وحاولوا إقناعنا بالخروج من أرضنا» وقد اعترف باستخدام هذا الأسلوب من أجل تهجير السكان الفلسطينيين «إيغال آلون» في مكراته كقائد للبالماخ قائلاً: جمعت كل المخاتير اليهود الذين كانوا على اتصال مع العرب في القرى الأخرى وطلبت إليهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب أن تعزيزات يهودية كبيرة وصلت إلى الجليل وسوف تقوم هذه القوات بإحراق جميع القرى في سهل الحولة، وعليهم المخاتير الإيماء إلى هؤلاء العرب بصفتهم أصدقاء أن يهربوا قبل فوات الأوان».

مرت سنوات عسيرة على سكان القريتين استخدم فيها الصهاينة، للتخلص منهم، كل الوسائل الممكنة لكن ذلك لم يفت من عضدهم بل تمسكوا بأرضهم وتحملوا المعاناة

مما اضطر الصهاينة إلى البحث عن وسيلة جديدة وناجعة... وقد جاءت الفرصة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ عندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر.. عندها استغلت الحكومة الصهيونية انشغال العالم بهذه الحرب وأنزلت الوحدة ١٠١ بقيادة أرئيل شارون إلى أراضي القريتين حيث قامت بتطويق منازلهما وقامت بإجبار السكان، على مغادرة القريتين والتوجه إلى سورية حاول الأهالي التحصن في المنازل وعدم

الخروج منها إلا أن جنود شارون اقتحموا البيوت وانتزعوا قاطنيتها بالقوة رفساً وضرباً وإطلاق نار، وبعد ساعات من العراك، أجبر أهالي القريتين على الصعود إلى شاحنات ورمتهم على الحدود، وهناك بقوا في العراق محاولين العودة إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل مما اضطرهم أخيراً إلى اللجوء إلى سورية. ويقول أحمد محمود الكردي: «منعتنا سورية من دخول أراضيها حفاظاً علينا من أجل عدم مغادرة قرانا وعدم تمكين «الإسرائيليين» من السيطرة نهائياً عليها، ولكن المعاناة التي عشناها والتي كانت تتزايد وتفضي الأمراض بيننا عدا عن إطلاق النار علينا من قبل «الإسرائيليين» قد جعلنا أخيراً نعبّر الحدود إلى سورية».

وحول هذه العملية يقول ضابط صهيوني لصحيفة عل همشمار: «وصلت أوامر من بن غوريون هذا نصها: «يجب مسح هذه القرية البقارة استمراراً لعملية المكنسة عام ١٩٤٨ وهو اسم عملية تهجير الفلسطينيين في منطقة الجليل الشرقي».

قصة البقارة والغنامة لم تنته عند اللجوء القسري إلى سورية بل أيضاً لها تتمة.. تتعلق بالذين اختاروا البقاء في شعب داخل فلسطين وحول هذه التتمة يقول الباحث غازي فلاح^(١٨):

«وبعد عملية الطرد في ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٥٦، اقترح «الإسرائيليون» على الذين بقوا في شعب أن يبيعوا أراضيهم في البقارة وأن يقوموا مقابل ذلك بوضع أيديهم على أراضي الغائبين في شعب،

لكن أحداً منهم لم يقبل بهذه الصفقة ..

ولم يبيعوا أرضهم في البقارة رغم أن بعض الأسر قد هاجرت إلى شفا عمرو، واشترت هناك أراض من أهلها، وهاجر آخرون إلى طوبا .. وظل الباقون في شعب فيما قام «الإسرائيليون» بضم قريتي البقارة والغنامة إلى مستعمرتي ايليت هشحر ومشمارها يردين اللتين أقيمتا في أراضيها ومستعمرة بنت صفاذ التي تقع غربي مشمارها يردين.

لا شك أن مصير أهالي البقارة والغنامة في المنطقة الوسطى من المناطق المجرة من السلاح على الحدود السورية الفلسطينية شبيه لمصير مئات القرى الفلسطينية التي اختفت في عام ١٩٤٨ من الخارطة وهجر سكانها في الوطن أو إلى الشتات إلا أن ما يميز حالتهم أنهم قد شردوا ثلاث مرات، في عام ١٩٤٨ أثر الحرب وفي عام ١٩٥١ إلى قرية شعب بالقرب من عكا وعادوا إلى قريتهم بعد صدور القرار حول تجفيف بحيرة الحولة من قبل مجلس الأمن وجاء التشريد الثالث في ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ . كما تتميز حالة البقارة والغنامة، وكل سكان المناطق المجردة من السلاح في تلك المنطقة بوجود قرار، علاوة على القرار ١٩٤ يقضي «بعودتهم إلى قراهم وديارهم فوراً».

خاتمة

على أية حال تطرح قصة أهالي القارة والغنامة كما ساقها بعض من عاشوها العديد من الملاحظات.

• إن الاستيلاء على الأرض وتهويدها وطرد سكانها والذي هو هدف صهيوني أول قد تم بوسائل مختلفة سواء بالقوة العسكرية أو بالخدعة والإرهاب النفسي، وهذه الوسائل استخدمت جميعها في حالة البقارة والغنامة، وهي ما تزال تستخدم حتى اليوم وهذا ما حدث في عملية تهجير قرية اليانون في الضفة الغربية قبل سنوات وباستخدام الوسائل ذاته، وعلى يد ارنيل شارون الذي قاد في عام ١٩٥٦ عملية تهجير أهالي البقارة والغنامة.

• إن وعي اللاجئين والمسؤول على حد سواء بالحقائق المتعلقة بعمليات التهجير ووقائعها أمر على مستو كبير من الأهمية، لأنه حتى إن لم يمتلك الشعب القوة المادية لتحقيق حق العودة إلى الديار، فإنه يتوجب عليه أن يعرف قضيته وقصته وما حدث معه أثناء التهجير وبعده ليمتلك الأجيال القادمة هذه القصة وليتشبثوا بحق عودتهم حتى لا يتم فسخ المجال للمقولة الصهيونية «الكبار يموتون والصغار ينسون» لأن تصبح أمراً واقعاً مما يبرر، إن أصبحت كذلك، عدم تمسك

الأجيال الجديدة بحق العودة وهو ما يطمح إليه الصهاينة؟
إن حق العودة ولكي يطبق بحاجة إلى نضال وكفاح عنيدين وهو أمر
ليس بالهين، أو في اليد، بل يتطلب تضحيات جسام يشارك فيها الشعب
الفلسطيني والأمة ومحبو الحرية في العالم.

في الختام نعود إلى أهالي البقارة والغنامة الذين يتذكر كبارهم
قصة لجوؤهم بالكثير من المرارة، ويصرون، رغم الظروف الصعبة،
على غرس قصتهم في ذاكرة كل طفل من أطفالهم مبشرين بالعودة
إلى أرض الوطن.. وهم يعملون حتى في داخل فلسطين على ذلك حيث
يسجل أبناء البقارة والغنامة كل عام سواء في شعب أو طوبى أسماء
قريتهم في قائمة القرى المهجرة والمنسية التي يرفعها أبناء فلسطين
كل عام بمناسبة يوم الأرض في آذار.

على أية حال قد تبدو قصة البقارة والغنامة قصة جزئية ولكنها
قصة تستحق الرواية والتذكر والإثارة لأنها تعكس أيضاً قصة وطن
مغتصب بالقوة، وقصة شعب ينافح من أجل تجسيد حلم العودة ولو
طال الزمن.

ملاحق

ملحق رقم ١

قرار رقم ٩٢ (١٩٥١) بتاريخ ٨ أيار (مايو) ١٩٥١.

طلب وقف إطلاق النار في المنطقة المنزوعة من السلاح على خطوط

الهدنة السورية - الإسرائيلية

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر قراراته رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في تموز (يوليو) ١٩٤٨،

ورقم ٧٣ (١٩٤٩) الصادر في ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٩، ورقم ٨٩ (١٩٥٠)

الصادر في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠.

إذ يلاحظ بقلق أن قتالاً قد نشب في وحول المنطقة المنزوعة من

السلاح المقامة بموجب اتفاقية الهدنة العامة الإسرائيلية - السورية

في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩، ٢١ وأن هذا القتال ما زال مستمراً على

الرغم من أمر وقف إطلاق النار الصادر عن كبير المراقبين بالوكالة

لهيئة، رقابة الهدنة في فلسطين التابعة للأمم المتحدة في ٤ أيار (

مايو) ١٩٥١.

يدعو الطرفين أو الأشخاص المعنيين في المنطقة إلى وقف القتال،

ويلفت انتباه الطرفين إلى التزاماتهما بموجب المادة (٢)، الفقرة (٤)

من ميثاق الأمم المتحدة وإلى قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ (١٩٤٨) وإلى

تعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة العامة، وبناء على ذلك يدعوهما إلى الامتثال لهذه الالتزامات والتعهدات.

ملحق رقم ٢

قرار مجلس الأمن رقم ٩٣ تاريخ الصدور ١٨/٥/١٩٥١
«الطلب من إسرائيل أن تسمح فوراً بعودة العرب الذين اجلوا عن
المنطقة المنزوعة من السلاح، ودعوة سورية وإسرائيل إلى الامتثال
لاتفاقية الهدنة»

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر قراراته رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨،
ورقم ٧٣ (١٩٤٩) الصادر في ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٩، ورقم ٨٩ (١٩٥٠)
الصادر في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، ورقم ٩٢ (١٩٥١) الصادر
في ٨ أيار (مايو) ١٩٥١. المتعلقة باتفاقيات الهدنة العامة بين إسرائيل
والدول العربية المجاورة، وما تضمنته من نصوص بشأن طرق المحافظة
على الهدنة وحل المنازعات عن طريق لجان الهدنة المشتركة التي تساهم
أطراف اتفاقيات الهدنة العامة في عضويتها،

وإذ يلاحظ شكاوى سورية وإسرائيل إلى مجلس الأمن، وتصريحات
ممثلي سورية وإسرائيل في المجلس، وتقارير كبير مراقبي وكبير
المراقبين بالوكالة لهيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة إلى الأمين

العام، وتصريحات كبير المراقبين أما المجلس،

وإذ يلاحظ أن كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة، في مذكرته المؤرخة ٧ آذار (مارس) ١٩٥١، ٢٢ ورئيس لجنة الهدنة المشتركة الإسرائيلية - السورية، في عدد من المناسبات، قد طلبا من وفد إسرائيل إلى لجنة الهدنة المشتركة تامين إرسال تعليمات إلى شركة تطوير الأراضي الفلسطينية المحدودة، لكي تتوقف عن جميع العمليات في المنطقة المنزوعة السلاح إلى الوقت الذي يتم فيه الوصول إلى اتفاق عن طريق رئيس لجنة الهدنة المشتركة بشأن الاستمرار في هذا المشروع.

وإذ يلاحظ كذلك أن المادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية، ٢٣ تمنح الرئيس مسؤولية الإشراف العام على المنطقة المجردة من السلاح.

يؤيد طلبات كبيرة مراقبي هيئة رقابة الهدنة ورئيس لجنة الهدنة المشتركة بالنسبة إلى هذا الأمر، ويدعو حكومة إسرائيل إلى الامتثال لها.

يعلن، كي يشجع على عودة السلام الدائم إلى فلسطين، انه من الضروري على حكومتي إسرائيل وسورية ان تراعيًا بإخلاص اتفاقية الهدنة العامة المعقودة في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩.

يلاحظ انه، بموجب المادة ٧ الفقرة ٨ من اتفاقية الهدنة، عندما يقع خلاف بشأن تفسير نص معين من الاتفاقية، فيما عدا الدياجة والمادتين ١ و ٢، يؤخذ بتفسير لجنة الهدنة المشتركة، يدعو حكومتي

إسرائيل وسورية إلى رفع شكاويهما إلى لجنة الهدنة المشتركة أو إلى رئيسها، بحسب مسؤولية كل فريق بموجب اتفاقية الهدنة، وإلى الإذعان للقرارات التي تصدر بشأنها.

يعتبر أن رفض المساهمة في اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة، وعدم احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المشتركة المتعلقة بالتزاماته بموجب المادة ٧ مخالفتان لأهداف وغرض اتفاقية الهدنة، ويدعو الأطراف إلى أن تكون ممثلة في جميع الاجتماعات التي يدعو إليها رئيس اللجنة، وان تحترم تلك الطلبات.

يدعو الأطراف إلى أن تضع موضع التنفيذ المقتضات التالية التي أوردها كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة في الجلسة ٥٤٢ لمجلس الأمن، في ٢٥ نيسان (ابريل) وهي جزء من التقرير الملخص عن مؤتمر الهدنة الإسرائيلية- السورية في ٣ تموز (يوليو) ١٩٤٩، والتي اتفقت الأطراف على اعتبارها مرجعا رسميا بشأن المادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل وسوريا:

«أن مسألة الإدارة المدنية في قرى ومستوطنات المنطقة المنزوعة من السلاح منصوص عليها، ضمن إطار اتفاقية الهدنة، في الفترتين (ه ب (و) ه و (من مشروع المادة. أن هذه الإدارة المدنية، بما في ذلك أعمال الشرطة، ستقوم على أساس محلي، دون إشارة للمسائل المتعلقة بالإدارة، والسلطة، والجنسية والسيادة.

«حيثما يعود مدنيون إسرائيليون أو يبقون في قرية أو مستوطنة

إسرائيلية، تكون الإدارة المدنية والشرطة التابعة للقرية أو المستوطنة بيد إسرائيلية. كذلك، حيثما يعود مدنيون عرب أو يبقون في قرية عربية، يصرح بإقامة إدارة محلية ووحدة شرطة عربية.

«عند عودة الحياة المدنية تدريجياً، تأخذ الإدارة شكلاً على أساس محلي تحت الإشراف العام لرئيس لجنة الهدنة المشتركة.

«سيكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة في مركز يمكنه من التصريح باتخاذ جميع التدابير الضرورية لعودة وحماية الحياة المدنية بالتشاور وبالتعاون مع الطوائف المحلية . ولن يتحمل مسؤولية إدارة المنطقة بصورة مباشرة»

يذكر حكومتي سورية وإسرائيل بالتزاماتهما بموجب المادة ٢ الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وبتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بالألا تلجأ الى القوة العسكرية ويجد أن:

أ . العمل الجوي الذي قامت به قوات حكومية إسرائيلية في ٥ نيسان

(ابريل) ١٩٥١ ، وكذلك،

ب . أي عمل عسكري عدواني من قبل أي من الفرقتين في المنطقة

المنزوعة من السلاح او حولها، قد يكشف عنه المزيد من التحقيق في التقرير والشكاوى المقدمة حديثاً إلى مجلس الذي يجريه كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة، يشكل انتهاكا للنص الخاص بوقف اطلاق النار في قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ (١٩٤٨) ويتناقض مع شروط اتفاقية الهدنة ومع الالتزامات بموجب الميثاق.

ويلاحظ الشكوى بخصوص إجلاء المقيمين العرب عن المنطقة المنزوعة من السلاح:

أ. يقرر انه يجب السماح للمدنيين العرب، الذين أجلوا عن المنطقة المنزوعة من السلاح من قبل حكومة اسرائيل، بالعودة حالاً الى ديارهم، وان على لجنة الهدنة المشتركة الاشراف على عودتهم واعادة تأهيلهم بالطريقة التي تقررها اللجنة،

ب. يعتبر انه يجب عدم القيام بأية عملية نقل للأشخاص عبر الحدود الدولية، او عبر خطوط الهدنة، او ضمن المنطقة المنزوعة من السلاح دون قرار مسبق من رئيس لجنة الهدنة المشتركة.

ويلاحظ بقلق انه، في عدة مناسبات، قد رفض السماح لمراقبي وموظفي هيئة رقابة الهدنة بدخول الأمكنة والمناطق التي كانت موضوع الشكاوي من اجل قيام بأعمالهم الشرعية، يعتبر ان على الأطراف السماح بمثل هذا الدخول في جميع الأوقات كلما اقتضى الأمر ذلك، لتمكين هيئة رقابة الهدنة من انجاز عملها، وعليها ان تقدم كل التسهيلات التي يطلبها رئيس لجنة الهدنة المشتركة لهذا الغرض. يذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتسوية خلافاتها الدولية بالطرق السلمية، بحث لا يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر، ويعبر عن قلقه لفشل إسرائيل وسورية في إحراز تقدم إتباعاً لتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بالعمل لعودة السلام الدائم الى فلسطين. يعطي توجيهاته إلى كبير مراقبي هيئة رقابة

الهدنة لیتخذ الخطوات الضرورية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ بغرض إعادة السلام إلى المنطقة، ويخوِّله السلطة لیتخذ الإجراءات الضرورية لإعادة السلام في المنطقة، وللقیام بمساعیه عندما یرى ذلك ضرورياً لدى حكومتی إسرائيل وسوريا؛ يدعو كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن الامتثال للقرار الحالي؛ يطلب من الأمين العام أن يزود كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة بما قد يطلبه من موظفين إضافيين ومساعدة لتنفيذ القرار الحالي وقراري مجلس الأمن رقم ٩٢ (١٩٥١) و٨٩ (١٩٥٠).

المراجع والهوامش :

- (١) راجع نصوص مواد اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية.
- (٢) جريدة الحياة، لندن ٢٠/٨/١٩٩٩ أي حدود بين سورية وفلسطين وإسرائيل، د. سلمان أبو ستة .
- (٣) الفلسطينيون في سورية راية العودة في مجتمع فتي حقائق وأرقام . علي بدوان - الفكر السياسي- العدد ٢٤ السنة الثامنة ٢٠٠٦
- (٤) تم الاعتماد على الموسوعة الفلسطينية، كتاب «كي لا ننسى» للدكتور وليد الخالدي.
- (٥) الوحدة، عدد ١٩٩١.٩٦ ص ٧٥.
- (٦) وثائق فلسطين منظمة لتحرير الفلسطينية دائرة الثقافة ص ٤٥٥
- (٧) كتاب الجولان وعملية السلام- إصدارات حزب البعث - دمشق - ص ١٢٢
- (٨) الموسوعة الفلسطينية « قرية البقارة» و«قرية الغنامة»
- (٩) أكراد البقارة والغنامة -عاطف محمد احمد العزيز عزايزة - من الانترنت
- (١٠) من لقاءات ميدانية مع أهالي البقارة والغنامة في مخيمات دمشق.
- (١١) إسرائيل والعرب « الفريق ي.ل.م برنز منشورات هارب وشركاه لندن ١٩٦٢ ص ١١٣ ص ١١٨
- (١٢) «الجليل ومخططات التهويد» غازي فلاح الدراسات الفلسطينية ص ٣٢
- (١٣) من لقاءات ميدانية مع أهالي البقارة والغنامة في مخيمات دمشق.
- (١٤) مصدر سابق.
- (١٥) «الجليل ومخططات التهويد» غازي فلاح الدراسات الفلسطينية ص ٣٢
- (١٦) نقلاً عن تشرين السورية ١٩/١٢/١٩٩٢
- (١٧) مرجع سابق
- (١٨) مرجع سابق

الفهرس

- «المناطق المجردة من السلاح».. قصة تحرير الأرض في عام ١٩٤٨ ٥
- ظروف نشأة المناطق المجردة من السلاح ٨
- المناطق المجرد من السلاح ١٣
- قريتا كراد البقارة وكراد الغنامة نموذجاً ١٩
- موقع «البقارة والغنامة» ٢٠
- الخديعة ٢٦
- خاتمة ٣٣
- ملاحق ٣٥
- الفهرس ٤٣

www.t.alquds.org
Email: t.alquds22@hotmail.com

فاكس: ٠٠٩٦٣٠١١٤٤١٣٤٥١

صفحة الفيسبوك: جمعية الصداقة الفلسطينية - الإيرانية